



اسم المقال: بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية

اسم الكاتب: أ.م.د. ابتسام حاتم علوان, أ.م.د. دينا محمد جبر

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2317>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 17:14 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



((بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية))

أ.م.د. ابتسام حاتم علوان (*)
أ.م.د. دينا محمد جبر (**)

اهمية الدراسة :

يعيش العراق أزمة خطيرة تهدد هويته الوطنية، وكيانه السياسي، ووحدته الاجتماعية، وقد تنذر، كما يخشى البعض، بتفكيك الدولة المركزية، وتشكيل كيان مضطرب ومنقسم على نفسه. ومن أبرز مظاهر هذا الانقسام حالات العنف المستمر، والاستقطاب الطائفي، والخلافات السياسية بين القوى العراقية المختلفة التي كانت سبباً حتى الآن في فشل المحاولات المحلية والإقليمية والدولية للمصالحة والخروج من دائرة الأزمة.

من أبرز التحديات النيوية التي واجهت قيام الدولة (الأمة) في العراق وأدت إلى فشلها وانهارها والمحاولات الفاشلة لإعادة بنائها، وبالتحديد التحديات المتمثلة في النزاع الطائفي-السياسي ودور أحزاب الهوية في تشكيل دولة الطوائف، والتعددية المجتمعية وأثرها في التعددية السياسية، والإخفاق الذي لازم الأطر الاجتماعية في إنتاج ثقافة سياسية حديثة ومجتمع سياسي فعال مما أدى إلى استعصاء الحل الديمقراطي.

والاحتلال الخارجي محكوم على الدوام بتلازم قوة الخارج وضعف الداخل. ولكل منهما مقدماته وشروطه. وعندما نطبق ذلك على حالة الاحتلال الأميركي للعراق، فإننا نقف أمام واقع يشير إلى أن الاحتلال كان نتاجاً لصعود النزعة الإمبراطورية الأميركية وانهار العراق الداخلي. ويزداد تعقيد الأزمة في البلاد وتتشابك أشكال واتجاهات القوى التي تشارك فيها، كما تزداد حدة الصراع ودمويته وانقسام المجتمع

* كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية .

** كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد .

بشكل حاد إلى طوائف وأعراق وقوى سياسية ودينية وقبلية، فهل أزمة العراق الراهنة تعود بأصولها إلى الدولة التي دمرها الاحتلال من غير أن يجد لها بديلاً، أم إلى المجتمع الذي تماهى في تداعيه مع تداعي الدولة لأسباب أصيلة فيه تتعلق بتركيبته وتاريخه الممتد؟ مما يحتاج إلى تحديد عناصر المشكلة العراقية ومدى إمكانية اقتراح الحلول المناسبة لإمكانية إجراءات التعايش السلمي بين مكونات المجتمع بعد الاحتلال الأميركي له، وإلغاء مؤسساته المدنية والعسكرية إلى الحد الذي خلق فوضى واضطرابات في جميع مناحي الحياة المختلفة وعلى كافة الصعد السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والتي أدت إلى تأزيم الواقع العراقي.

اشكالية الدراسة :

ما زالت جهود بناء المشروع الوطني العراقي معثرة خصوصاً بحكم استفحال الإشكالات الخارجية والداخلية التي تواجهه، ورغم التضحيات الجسام للحركة الوطنية العراقية على مدى عقود من الزمان، فإن سياقات الوحدة الوطنية ظلت مهددة باستمرار بحكم عوامل الانقسام وضعف وهشاشة التراكيب والصيغ الدستورية والقانونية والانتقاص من مبدأ المواطنة والمساواة ركني الدولة الديمقراطية.

ويعاني المواطن العراقي من أزمة هوية وانتماء تتصف بطابعها العميق ، بسبب وجوده في ظل كيانات اجتماعية متعددة ومتعارضة تبدأ بالقبيلة والعشيرة والطائفة وتنتهي بالدين والقومية، فتعددية الانتماء وتناقضاته تؤدي إلى حالة من الانشطار في الهوية الاجتماعية وإلى حالة من التمزق الوجداني الداخلي الذي تتخاطفه مشاعر انتماء اجتماعية متعارضة ومتنافرة في مختلف المستويات والاتجاهات .

فرضية الدراسة :

ان تنامي مشاعر الانتماء الطائفي والقبلي أدى إلى ولادة موجة عارمة من مشاعر التعصب بمستوياته المختلفة ، فأصبح التمييز الطائفي والاقليمي والعشائري والعرقي ينخر عظام الوجود الثقافي ، وفي غمرة هذه الانتماءات أصبح المواطن العراقي المعاصر يتعرض للاضطهاد والتمييز والتسلط والقهر وبدأت قيم التسامح تسجل غياباً كاملاً وتترك مكانها لقيم التعصب الطائفي والعشائري . واصبحت اشكالية الهوية

والانتماء تطرح باعتبارها من القضايا المتداخلة مع منظومة القضايا الفكرية والاجتماعية الحيوية .

هيكلية الدراسة :

سيتم تناول الموضوع وفق الهيكلية الآتية :

المبحث الاول : دراسة لمفهوم الهوية والانتماء

المبحث الثاني : الوحدة الوطنية العراقية ومعوقاتها

المبحث الثالث : واقع الهوية المجتمعية العراقية

المبحث الرابع : رؤية لحماية الهوية الوطنية العراقية

المبحث الاول: دراسة لمفهوم الهوية والانتماء

اولاً: في مفهوم الانتماء:

يمتلك مفهوم الانتماء طاقة علمية كاشفة في مستوى الحياة الاجتماعية برمتها، اذ تتعدى طاقته الكشفية هذه حدود السياسة والدين الى مختلف النحوم الاجتماعية المحيطة بالوجود الانساني، فهو محوراً مفصلياً يكشف الكثير عن الالية النفسية التي تتحكم في علائقية المجتمع بأفراده، فالانتماء يؤكد حضور مجموعة متكاملة من الافكار والقيم والاعراف والتقاليد التي تغلغل في اعماق الفرد فيحيا بها حتى تتحول الى وجود غير محسوس. ويشكل الانتماء جذر الهوية الاجتماعية وعصب الكينونة الاجتماعية فالانتماء هو اجابة عن سؤال الهوية في صيغة من نحن. والانتماء كذلك هو صورة الوضعية التي يأخذها الانسان ازاء جماعة او عقيدة ويشكل مجموعة الروابط التي تشد الفرد الى جماعة او عقيدة او فلسفة معينة وقد يأخذ صورة شبكة من المشاعر ومنظومة من الاحاسيس التي تربط بين الفرد والمجتمع وهذا بدوره يؤسس لمجموعة من العلاقات الموضوعية التي تتجاوز حدود المشاعر الى منظومة من النشاطات والفعاليات التي يتبادلها الفرد مع موضوع انتمائه، فالفرد في القبيلة يشكل صورة مطابقة لصورتها فيحمل روحها ويجسد معانيها ويستلهم عاداتها وتقاليدها وهذا

يعني انه يطابقها ويعبر عنها وتلك هي صورة الهوية لان مفهوم الهوية يعني المطابقة بين شيئين في نسق وحدة واحدة^(١).

ومع ان مفهوم الانتماء الاجتماعي يعاني التعقيد والغموض ، فإنه يعد من أكثر المفاهيم تداولاً في الادبيات السوسولوجية والتربوية المعاصرة فيميل الباحثون في مجال علم الاجتماع التربوي الى تحديد الانتماء الاجتماعي للفرد وفقاً لمعيارين اساسيين متكاملين هما العامل الثقافي الذاتي الذي يأخذ صورة الولاء لجماعة معينة او عقيدة محددة والعامل الموضوعي الذي يتمثل في معطيات الواقع الاجتماعي الذي يحيط بالفرد أي الانتماء الفعلي للفرد او الجماعة . فالولاء هو الجانب الذاتي في مسألة الانتماء يعبر عن اقصى حدود المشاركة الوجدانية والشعورية بين الفرد وجماعة الانتماء ، فالولاء حالة دمج بين الذات الفردية في ذات اوسع منها ليصبح الفرد بهذا الدمج جزءاً من اسرة او جماعة او امة.^(٢)

قد ينتمي الفرد بالضرورة الى قبيلة ولكنه لا يشعر بالولاء لها ، وعلى خلاف ذلك فقد لا ينتمي المرء الى قبيلة محددة ولكنه قد يكون قليلاً بمفاهيمه وتصوراته ، فالانتماء الفعلي يفرض نفسه ويتجاوز حدود وابعاد العامل الذاتي ، وذلك كله مع اعتبار امكانية التطبيق بين العنصرين فقد يكون المرء عربياً مؤمناً بعروبيته او مسلماً مؤمناً بأسلامه في آن واحد وهذه هي حالة التطابق بين الانتماء والولاء . واذا كان الفصل بين هذين العاملين يعود الى اعتبارات منهجية ضرورية لتحليل ودراسة الانتماء الاجتماعي للأفراد، فإن الباحثين يدركون مدى التأثير المتبادل بين العاملين في تحديد هوية الانتماء الاجتماعي للفرد . وفي هذا السياق يمكن التمييز ايضاً بين الانتماء والشعور بالانتماء... فالانتماء هو حالة موضوعية يفرضها واقع الحال كأن ينتمي الانسان الى قومية معينة كالقومية العربية فمن يتكلم العربية ويعيش على ارض العرب هو عربي

(١) عبد المنعم المشاط: التعليم والتنمية السياسية، مستقبل التربية العربية، المجلد ١، العدد ٢ (القاهرة، ١٩٩٥)، ص ١٧.

وكذلك ينظر : خلدون حسن النقيب : المشكل التربوي والثورة الصامتة دراسة في سوسولوجيا الثقافة ، سلسلة الدراسات العلمية الموسمية المتخصصة ١٩ (الكويت : الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ١٩٩٣) ، ص ١٥ .

(٢) زكي نجيب : قيم من التراث (بيروت : دار الشروق ، ١٩٩٠) ، ص ٣٩١.

بالضرورة، اما شعور الانتماء فقد يتطابق مع البعد الموضوعي للانتماء وقد يخالفه او يتناقض معه ، فالعربي الذي يتكلم العربية ويعيش على ارض العرب قد تأخذه مشاعر الانتماء الى العروبة اقتداءً ، وعلى خلاف ذلك قد تغيب لديه هذه المشاعر وتضعف لديه روابط العروبة فتحدث المفارقة بين واقع الانتماء ومشاعره .^(٣)

وإذا كان الواقع الموضوعي يفرض على الانسان مجموعة من الانتماءات ، فإن هذه الانتماءات تأخذ نسقاً متكامل فيه او قد تتعارض ، فسق الانتماء يعني الوضعية التي يأخذها الانسان ازاء وضعيات انتماءات متعددة فالانسان محكوم بعدد من الانتماءات التي قد تتعارض معه او تتناسق احياناً ، فالمواطن العراقي اليوم تتخاطفه مجموعة من مشاعر الانتماء كالعروبة والاسلام والقبيلة والطائفة والوطن وازاء هذه التعددية قد يقع في صراع الهوية والانتماء لان بعض هذه الانتماءات يعارض بعضها بعض كالتعارض بين الانتماء للقبيلة والانتماء للوطن .

وانطلاقاً من هذه الاشكالية فإن درجة الشعور بالانتماء قد تأخذ مسارات متباينة إذ تتباين درجات شدتها بين شخص واخر ، وهذا يعني انه يمكن تحديد سلم انتماء كل فرد وفقاً لاولوية انتماءاته ، فسلم الانتماء قد يتشكل في بوتقة من الظروف والفعاليات الانسانية والاجتماعية التي تحدد للشخص انتماءاته ونسق اولويات المشاعر الخاصة بهويته ، ومن هنا يمكن التمييز بين موضوعية الانتماء وصورته الذاتية التي تتعلق بمشاعر الانتماء الذاتية .^(٤)

ثانياً : بين الهوية والانتماء .

يعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم الحديثة التي ترتبط بالوجود والذات والتراث الثقافي، مثلما ترتبط بالتعدد والتنوع والاختلاف والتغير الاجتماعي في صيغها المختلفة . والهوية من إذ دلالاتها وابعادها ومكوناتها الاساسية وعلاقتها بما هو ثابت

(٣) علي اسعد وطفة: الطموحات السياسية وابعادها القومية والاجتماعية، مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٩ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٠ ، ص٢٠٦ - ٢٤٦ .

وكذلك ينظر: احمد جمال ظاهر: اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الاردني، دراسة ميدانية لمنطقة شمال الاردن، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٤ ، العدد ٣ ، ١٩٨٦ ، ص٤٣ - ٧٢ .

(٤) برهان غليون: نظام الطائفية من الدولة الى القبيلة، (بيروت: المركز الثقافي، ١٩٩٥)، ص١٩٨ .

ومتغير من عناصرها ومن إذ هي وعي متوتر وملتبس في علاقتها مع مكوناتها من جهة، ومع الآخر من جهة ثانية، ومن إذ اقترابها وابتعادها عن الوعي بها والتذبذب بين العناصر التي تستوعبها داخل الثقافة الواحدة، وكذلك علاقتها بعملية الشفاف التي لا تكف عن التواصل والتطور والتغيير. الهوية ليست ثابتة أو جاهزة أو نهائية، ولذلك لا يمكننا صياغة تعريف اجرائي لها ولا توصيفها وتحديد خصائص ذاتية لها لأنها مشروع ثقافي مفتوح على المستقبل. ولكنه معقد ومتشابك ومتغير من العناصر المرجعية المنتقاة المادية والاجتماعية والذاتية المتداخلة والمتفاعلة مع التاريخ والعقيدة والتراث والواقع الاجتماعي. والهوية ليست مجموع هذه العناصر، بقدر ما هي محصلة مركبة من عناصر تشكلت عبر الزمن وتم تلقيحها بالخبر والتجارب والتحديات وردود الافعال الفردية والجماعية عليها. في اطار الشروط الذاتية والموضوعية السائدة والطارئة عليها. والاصل في الهوية يرتبط بفكرة المواطنة في الدولة من ناحية الجنسية كظاهرة وكسبداً قانوني كما يرتبط بالابعاد الاجتماعية والثقافية مثلما يرتبط بالانتماء السياسي للدولة. وعموماً تتغذى الهوية من مصدرين هما التراث، وهو المصدر الثابت الذي يشكل الذهنية التي تقولب " الشخصية النموذجية " التي تنبثق عنها الهوية . وثانيهما هو المجتمع، الذي يشكل المصدر الثاني الطارئ والمتغير من الهوية. (٥)

ويتقاطع مفهوم الهوية والانتماء في تقاطعات عدة تطرح منذ زمن بعيد على بساط البحث العلمي ، اذ غالباً ما يستخدم احدهما في مكان الاخر في الادبيات الاجتماعية المعاصرة ، واذا كان كل من هذين المفهومين يطرح اشكالية بمفرده فأنا الاشكالية التي يطرحها التداخل بينهما تتجلى بقوة ، فأشار العديد من المفكرين الى تعريف الهوية ، فأشار غوتلوب فريغه بأن الهوية " مفهوم لا يقبل التعريف لان كل تعريف هو هوية بحد ذاته ، فالهوية مفهوم انطولوجي وجودي يمتلك خاصية سحرية تؤهله للظهور في مختلف المقولات المعرفية ، وهو يتمتع بدرجة عالية من العمومية والتجريد تفوق المفاهيم الاخرى المجانسة والمقابلة له " ، ففرضت كلمة الهوية نفسها

(٥) محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر العولمة - صراع الحضارات - العودة الى الاخلاق - التسامح - الديمقراطية ونظام القيم، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٣٥.

كمصطلح نفسي يدل على ما به يكون الشيء نفسه ، وهذا يفيد ان معنى الهوية في الاصطلاح الفلسفي قد استقر ليدل على ما به الشيء هو بوصفه وجوداً منفرداً متميزاً عن غيره . يعرف المفكر الفرنسي " اليكس ميكشيلي " الهوية بأنها " منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الاحساس بالهوية والشعور بها ، فالهوية هي وحدة من المشاعر الداخلية التي تتمثل في الشعور بالاستمرارية والتمايز والديمومة والجهد المركزي وهذا يعني ان الهوية هي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تجعل الشخص يتميز عما سواه ويشعر بوحدته الذاتية"^(٦) . ومن اجل تحديد التمايز بين مفهومي الانتماء والهوية يمكن ان نسجل ثلاثة عناصر من عناصر التباين بينهما^(٧):

- ١ . يتميز مفهوم الهوية بطابع الشمولية ويشكل الانتماء عنصراً من عناصر الهوية التي تتكون من شبكة من الانتماءات والمعايير .
- ٢ . يأخذ مفهوم الهوية طابعاً سايكولوجياً وفلسفياً بالدرجة الاولى اذ يوظف بشكل واسع في مجال الفلسفة ، ويشكل مبدأ من اقدم المبادئ الفلسفية قوامه ان الشيء هو نفسه ، وعلى خلاف ذلك يأخذ مفهوم الانتماء طابعاً سوسولوجياً يوظف غالباً في مجال الادب والسياسة وعلم الاجتماع .
- ٣ . مفهوم الاجتماع مفهوم شامل يوظف للدلالة على ظواهر مادية غير انسانية ، بينما ينفرد مفهوم الانتماء بالدلالة على الظاهرة الانسانية دون غيرها من الظواهر .

ان الهوية كيان يجمع بين انتماءات متكاملة وهوية المجتمع تمنح افراده مشاعر الامن والاستقرار والطمأنينة ، فالهوية القومية تمنح ابناء الامة الشعور بالثقة والامن والاستقرار ، وفي الوقت الذي يكون فيه المجتمع متعدداً بأنتماءات وفئات وجماعات

(٦) اليكس ميكشيلي : الهوية ، ترجمة علي وطفة (دمشق : دار الوسيم للخدمات، ١٩٩٣) ، ص ١٥ .

(٧) ينظر سعد الدين ابراهيم: التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، ورقة مقدمة الى مؤتمر الاطفال والتعصب والتربية احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكتاب السنوي ٦ (الكويت: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، ١٩٨٨)، ص ٥٣ .

عرقية او دينية او سياسية او اجتماعية يتوجب على السياسيين العمل على دمج هذه الانتماءات المتنوعة من اجل الوصول الى هوية مشتركة تمثل مصالح الجماعة بانتماءاتها الطبيعية المختلفة، فالهوية المشتركة او محاولة تحقيق الاندماج الاجتماعي ليس بالضرورة ازالة الانتماءات الفرعية بقدر ماتعني ضمان عدم تضارب بين الهوية المشتركة والهوية الفردية، بناءً على هذه المعادلة تصبح السلطة هي القادرة على منح الهوية المشتركة وذلك من خلال مؤسساتها المختلفة وتصبح بذلك الهوية الفردية جزءاً من الهوية المشتركة ، وهذا يعني ان التباين ضروري حتى يمكن للهوية ان تكون هي اول معنى للوجود والتباين ضروري ومساهم في انفتاح الاخرين وتكاملهم ، ولكن هذا التباين يحتاج الى الروح الديمقراطية التي يمكنها ان تحقق التلاحم الوجودي بين مختلف التكوينات الاجتماعية الصغرى في ظل البناء القومي او الوطني الكبير.^(٨)

ثالثا : في مفهوم القبيلة والطائفة .

القبيلة تكوين اجتماعي يقوم على روابط الدم والقرابة وروابط العادات والتقاليد المتوارثة، ويعد الانتماء القبلي وحدة التنظيم الاساسية في المجتمعات العربية التقليدية وهي بالتعريف "جماعة تربط اعضائها صلات الدم والقرابة ونمط الانتاج والتوزيع والاستهلاك واسلوب المعيشة والقيم ومعايير السلوك المشتركة وهيكل السلطة الداخلية"^(٩)، اما الطائفة فهي تكوين اجتماعي ديني يقوم على نمط محدد للممارسة الدينية، انها وجود اجتماعي يقوم على اساس الانتماء لدين او مذهب او ملة معينة، ويعرفها ناصيف نصار، بأنها مجموعة من الناس يمارسون معتقداً دينياً بوسائل وطرق وفنون معينة انها تجمع ديني ولكنها تكتسب مع الوقت طابعاً اجتماعياً وسياسياً ، والدين يشمل عدداً كبيراً من الطوائف الدينية . وهنا يتوجب علينا ان نميز بدقة بين مفهوم الطائفة والطائفية كما بين القبيلة والقبلية . فالطائفة والقبيلة مفهومان يطابقان كينونة اجتماعية تتميز بحضورها الاجتماعي وتؤدي ادوارا اجتماعية سابقة لتكوينات

(٨) ينظر المؤتمر الاقليمي الاول للمجموعة الاوربية العربية للبحوث الاجتماعية ١٩٨١، تحرير مراد وهبة (القاهرة):

مكتبة الانجلو المصرية، (١٩٨٧)، ص٧٤.

(٩) احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة اطروحات الدكتوراه ٣٧، (بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص٨٢.

الدولة الحديثة ، اما الطائفية فهي نزعة تعصبية تجعل الفرد يقدم ولائه الكلي او الجزئي للقيم والتصورات الطائفية وكذلك هو الحال فيما يتعلق بمفهوم القبلية ، فالقبلية نزعة تعصبية تتمثل في منظومة من القيم والمعايير التي تعبر عن ولاء الفرد لقبيلته في عصر الدولة الحديثة.^(١٠) وعلينا ان نفرق بين القبيلة والقبلية ، فالقبلية عقلية طُبعت مجتمعنا عبر الاف السنين ولا تزال وهي في الاساس مبدأ تنظيمي يحدد الاطر العامة للعضوية في الجماعة وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ماهي مبنية على النسب والقرابة وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات المتغربة في وجدان الجماعة وان نزعتها نحو اثاره قبليتها هو تعبير عن هويتها .وهنا يجب ان نميز بين مشروعية هذه الولاءات في سياقها الوطني، ففي الوقت الذي يكون فيه الولاء للقبيلة والطائفة مشروعاً في غياب الدولة الحديثة ، ولاسيما في مراحل تاريخية سابقة لنشوء الدولة والمدنية، فأن هذا الولاء يفقد هذه المشروعية مع التكوينات المدنية الاجتماعية الحديثة، اذ تفقد التنظيمات الاجتماعية التقليدية دورها ووظيفتها وتتخلى عنها للدولة والمجتمع المدني. وهذا يعني ان الولاء للقبيلة والعشيرة والطائفة في ظل المجتمع المدني يشكل حالة سافرة من التعصب الخالص الذي يفقد مبررات وجوده التاريخي وتلك هي الحالة التي يجمع المفكرون على انها حالة مدمرة للمجتمع ووحدته، والمهم الا يتحول الاعتزاز بالقبيلة الى قبلية والاعتزاز بالطائفة الى طائفية.^(١١) وخلاصة القول، ان ازمة الهوية هي اشكالية ذهنية ، وهي آلية من اليات الدفاع الجمعي وليس الفردي، تتحرك للعمل في حالات عدم القدرة على الفعل او على التعاطي مع الآخر بشكل طبيعي، او حين ينتابها احباط ونكوص فتعجز عن اقامة التوازن بين الأنا والآخر، وبخاصة في اوقات التحديات المصيرية كالحروب والكوارث والازمات الثقافية.^(١٢)

(١٠) ينظر مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الرابع والعشرين لرابطة الاجتماعيين، (الكويت : ١٩٩٧)، ص ٢٦-٢٩ .

(١١) احمد شكر الصبيحي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣ .

(١٢) محمد مصطفى القباج : التربية والثقافة في زمن العولمة (الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة ، ٢٠٠٢) ، ص ٢١ .

المبحث الثاني: الوحدة الوطنية العراقية ومعوقاتها

ان الوحدة الوطنية منسوبة للوطن اي وحدة التراب والارض والشعب لتشير الى الارادة في انتماء الفرد الى الجماعة ، فالوحدة في اطارها العام هي " حالة التفاعل والتلاحم بين جميع اعضاء الجماعة الوطنية أي عموم سكان الدولة بغض النظر عن انتماءاتهم الاثنية المختلفة سواء كانوا اغلبية او اقلية او خلفياتهم الثقافية السياسية الفرعية او انتماءاتهم الاقليمية والدولية " ، فتحقيق الوحدة الوطنية لايشترط ان تكون الانتماءات الاثنية او الثقافية السياسية الفرعية متطابقة بالنسبة لجميع سكان الدولة وانما يكون هناك نوع من الاطار الثقافي الشامل لجميع السكان مع حق كل الاقليات او الجماعات الاثنية الصغيرة بالاحتفاظ بثقافتها الفرعية ضمن اطار الثقافة الوطنية الشاملة للدولة .^(١٣) فليس المقصود بالوحدة الوطنية التماثل في الاراء السياسية لدى قطاعات الشعب المختلفة وانما صهر العناصر السكانية المختلفة في وحدة اجتماعية هي الامة وتنظيمها في نظام سياسي معين واحتوائها في هيئات ومؤسسات للدولة، بعبارة اخرى تنظيم العناصر السكانية اجتماعياً والتقدم بها الى المنظومة الدولية في شكل هيئة دولية مستقلة ذات مصالح وطنية متميزة عن الاقطار الاخرى.^(١٤)

وعليه فإن تحقيق الوحدة الوطنية يعني الاتي :^(١٥)

(١) تنمية الترابط بين كافة الجماعات الاثنية داخل الجماعة الوطنية بما يؤدي الى تلاحمهم واندماجهم في كيان اجتماعي - سياسي واحد ليكون ولاء اعضاء هذه الجماعات للدولة ، فيتقدم الولاء للوطن على أي ولاء محلي . ومن هنا فإن الوحدة الوطنية تعني تحقيق التواصل بين الجماعات الاثنية المختلفة التي تعيش في اطار اجتماعي - سياسي معين بغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية الخاصة،

(١٣) د. عبد السلام ابراهيم ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا دراسة نظرية تطبيقية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٠) ، ص٣٧٨ .

(١٤) د. ابتسام حاتم علوان : التعددية الحزبية والوحدة الوطنية في الوطن العربي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة النهدين : كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٨) ، ص ١٠٨ .

(١٥) د. عبد السلام ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٨٢ . وايضاً د. برهان غليون : فكرة الوحدة في المغرب العربي تكوين الجماعة الوطنية او جدل الوحدة والديمقراطية ، مجلة دراسات عربية ، عدد ٨ (بيروت : ١٩٨٦) ، ص٢٦ .

فالجماعة الوطنية(*) لا تتشكل من ناحية سوسولوجية الا عندما يكون هناك تفاعل متواصل بين اعضائها، فالوحدة الوطنية لا يمكن ان تقوم على عوامل التشابه والاتفاق فحسب وانما يجب ان يكون ناك نوع من المصالح الاجتماعية الثابتة نسبيا فلا تبق مسألة الوحدة الوطنية شعار سياسي وانما لا بد من ان تملأ بالمضامين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

(٢) اذا كان تحقيق الوحدة الوطنية لا يتم بمعزل عن وجود تفاعل وتواصل بين اعضاء الجماعة الوطنية بهدف تحقيق مصلحة مشتركة ، فان ذلك وحده لا يكفي لتبلور جماعة وطنية منسجمة مالم يرافقه شعور بالانتماء الى الجماعة الوطنية ككل، فبناء الوحدة الوطنية لا يعني خلق جماعة وطنية متماسكة داخل الدولة فحسب وانما نشر الشعور بالانتماء بين جميع اعضاء الجماعات الفرعية التي تتكون منها الدولة وان تطلب ذلك فترة زمنية طويلة.

(٣) لا يمكن لاي وحدة وطنية ان تستمر في تماسكها بدون وجود مؤسسات وطنية شاملة ومنتشرة على مستوى الرقعة الجغرافية للدولة، فأقامة مؤسسات وطنية حديثة لا يقضي على التباعد بين النخبة الحاكمة واعضاء الجماعة الوطنية فحسب، وانما العمل على الانتقال من نطاق الولاءات والهويات الضيقة المرتبطة بالجماعة الفرعية الى نطاق الولاء الوطني الشامل لعموم الجماعة الوطنية .

(٤) ان بناء الوحدة الوطنية يعني تطوير قدرة النظام السياسي على ممارسة سلطته السيادية على كافة اقاليم الدولة لان انحسار هذه القدرة سيحد من قدرة السلطة السياسية على التدخل في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية ، مما ينعكس سلباً على استمرار بقاء الجماعة الوطنية داخل كيان الدولة الواحدة .

(٥) ان انجاز الوحدة الوطنية عمل لا يتم بمعزل عن الارادة المستقلة سواء بالنسبة للنظام السياسي او عموم اعضاء الجماعة الوطنية ، فكما ان من الممكن لشعوب

(*) يقصد بالجماعة الوطنية جميع سكان الدولة أي عموم الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم اللغوية او الدينية او القومية او العرقية او القبلية واصولهم الاثنية أي جميع سكان الدولة ممن يحملون جنسيتها ويتمتعون بمواطنيتها، وما يضيفه هذا الوضع عليهم من التزامات تجاهها في اداء الواجبات او التمتع بالحقوق. ينظر: د. عبد السلام ابراهيم، الوحدة الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص ٣ .

متعددة ان تشكل دولة واحدة يمكن ايضا لمجموعة قومية واحدة ان تتمزق وتتحول الى اقطار متعددة.

لقد خضعت اغلب البلدان العربية ومنها العراق للاستعمار الاوربي لفترة طويلة كلاً حسب ظروفه المختلفة، فأطلقت القوى السياسية من مرتكزات مختلفة في طبيعتها، وعلى الرغم من ان المواجهة مع الاستعمار خلقت شعوراً قومياً، الا انه لم صهر الوحدات الموجودة منذ زمن طويل، وعندما زال الاستعمار جاءت مهمة خلق ظروف الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسية عبر اقامة المؤسسات السياسية والمهنية وتعميق الوعي الوطني، فمشكلة الوحدة الوطنية والاتفاق السياسي المبدئي وقلة وسائل النقل والمواصلات التي تربط البلاد، تعد من المعوقات الاساسية للوحدة الوطنية فحتى اكثر الاقطار النامية غير متأكدة من حدود اقليمها التي خطها لها الاستعمار.^(٦) وربما كان التقريب ماديا بين الاجزاء الجغرافية لاقليم البلاد اقل صعوبة من الصعوبات التي تتعلق بالمشاكل المرتبطة بالمواقف والولاء للطوائف المختلفة في دول عالم الجنوب خاصة، اذ تعد روابط القربى والطائفية والاقليمية من اهم معوقات ما بعد الاستقلال، ويزداد تفكك الوحدة الوطنية اذا ما جاءت عناصر الفئة الحاكمة من منطقة معينة او طائفة بذاتها فقد تحتل اقلية قومية المراكز الحساسة في الحياة الاقتصادية فروابط القربى والطائفية تحول دون ان يصبح مواطناً يسهم في الشؤون العامة وتتفاقم المشكلة اكثر عندما تشجع على ذلك ظهور زعامات محلية ومصالح غير منسقة، وتكون النتيجة المنطقية هو اتجاه ولاءات الافراد لهذه الوحدات الاجتماعية المحلية مما يعمق الهوة بين السلطة والشعب . فضلاً عن ان روابط القربى والطائفية تجعل من الصعب تأسيس احزاب سياسية مستقرة تغطي كل الدولة اذا كان النظام السياسي يعمل الى حد ما في اطار دستوري ديمقراطي ولا يسيطر فيه حزب كبير فأن الحكومة ستميل الى ان تصبح مجرد ائتلاف مصالح متعددة.^(٧)

(١٦) ينظر: محمد جابر الانصاري: تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مدخل الى اعادة فهم الواقع العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ١٢.

(١٧) هاشم شرايبي: مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط ٤ (لبنان: الدار الاهلية للنشر، ١٩٨١)، ص ١٥.

وتعد مشكلة التركيب الطبقي من مشاكل الوحدة الوطنية فتزداد الهوة بين الطبقات الاجتماعية اتساعاً وعمقاً بين الفئة الحاكمة المتشكلة حديثاً وبين الطبقات الاجتماعية الاخرى التي لاتجد اشباعاً لحاجاتها تحت ظل حكم معين فيصبح الوعي الطبقي اكثر وضوحاً مما يدفع الى صراع سياسي منظم يؤدي الى تمزقات جديدة في مجتمع لم تترسخ ابعاده بعد . ويصاحب التنوع في الولاءات تباين في مستويات التعليم بين اولئك الذين حصلوا على اعلى المستويات الثقافية في الجامعات الاجنبية او الوطنية واولئك الذين لايعرفون القراءة والكتابة مما يؤثر على سلوكية الافراد وتفكيرهم بشكل متباين في التعامل مع القضايا والمواقف المختلفة التي تخص الدولة وبما يحافظ على امنها القومي ويضمن وحدتها الوطنية وتؤثر مشكلة اختلاف اللغة واللهجة داخل الدولة ذاتها على تعزيز الفروق الطائفية ، فتعدد اللقاءات يقف عائقاً امام تحقيق الوحدة الوطنية بما يعمق مشاكل الوحدة داخل الدولة ذاتها.^(١٨) وتدخل الاختلافات الدينية كعوامل مؤثرة يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند بناء الوحدة الوطنية في بلد يدين سكانها بكيانات مختلفة ، فالدين يتحكم في الاستعداد النفسي لاتخاذ مواقف معينة في الحياة العامة يترتب عليها نتائج سياسية واقتصادية معينة فالدعوة الدينية تستطيع ان تتجاوز الانتماءات الضيقة كالقومية والطائفية والعشائرية والطبقية ولتسد ذرائع التفتيت الطائفي والوطني بدعوى القومية كما هو الحال في بعض الاقطار الاسلامية ذات التعدد القومي كالعراق والجزائر وايران وافغانستان ، فالخلافات الدينية كانت وما زالت مبعث تجدد الاضطرابات الدينية خاصة اذا كانت العناصر الحاكمة في الحكومة المركزية تعتنق ديناً يختلف عن دين العناصر الاخرى في الدولة.^(١٩)

(١٨) جمال الدين الخضور : المشروع النهضوي القومي العربي مقارنة اولية نقدية للاسس والافاق ، مجلة الفكر السياسي ، عدد ٨٥٥ ، السنة الثالثة (دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، ٢٠٠٠) ، ص ٣٩ .

(١٩) خليل مخيف لفترة : دور العامل الديني في بناء اللحمة الوطنية ، مجلة دراسات دولية ، عدد ٢٣٥ (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٠٤) ، ص ٢٩ .

وتعد قضية الاقليات من القضايا المعيقة للوحدة الوطنية اذا تم استثمارها سلباً من قبل القوى الخارجية^{٢١}، فتمثل الاقليات مجموعة بشرية تختلف عن الاغلبية في واحد او اكثر من المتغيرات الاساسية كالدين ، اللغة ، الثقافة مما يضيف على مجموعة بشرية معينة خصائص اجتماعية وثقافية تلون سلوكها وتميز مواقفها السياسية في مسائل مجتمعية رئيسة^{٢٢}، وتختلف درجة التمايز هذه حسب طبيعة التعامل الذي تمارسه المؤسسة السياسية فالاحساس بالتهميش سيؤدي الى تبني خيارات تزيد الانفصال عن المحيط العام ، اما اذا كان التعامل مرناً فستتضاءل امكانية الانفصال ويعمق امكانية الاندماج الطوعي^{٢٣}، فالتميز في الصفات المشتركة لافراد جماعة معينة ينطوي على عنصرين ذاتي وموضوعي، يتمثل العنصر الموضوعي بوجود الاختلاف والتباين في اللغة او الدين او الثقافة او الاصل القومي، اما العنصر الذاتي هو ادراك افراد الجماعة وادراك الجماعات الاخرى القريبة منها لهذا التباين وهو يؤدي الى الشعور بالانتماء لجماعة معينة، فالنظام السياسي والاجتماعي يؤدي دوره في تعميق التميز من عدمه لدى هذه الاقليات، فكلما قلت مستويات الاندماج وتضاءلت كلما برزت مسألة الاقليات وتداعياتها السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، مع الاخذ بالاعتبار ان الوحدة الوطنية لا تنجز على قاعدة افناء التنوعات الداخلية وانما عبر توفير الحرية لها لتمارس دورها في بناء الوحدة ، فالوحدة الوطنية التي تستند في خلق واقعها على سلطة استبدادية لا تنجز الوحدة بل تعمق التفتت تحت مسميات عديدة ، فالاستبداد لا يخلق وحدة بل تشظياً وانزلاقاً نحو حروب داخلية معيقة للوحدة الوطنية ومتطلباتها السياسية والاجتماعية^{٢٤} وتزداد هذ المسألة تفاقماً في حالة التدخل الذي تمارسه اطراف خارجية لتساعد على تمرد هذه الاقليات على الحكومة المركزية من خلال

(٢٠) نيفين عبد المنعم: الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨)، ص٤٣.

(٢١) سعد الدين ابراهيم: الملل والنحل والاعراق هموم الاقليات في الوطن العربي، ط٢ (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ١٩٩٤)، ص١٣.

(٢٢) ينظر برهان غليون: نظام الطائفية من الدولة الى القبيلة مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٢٣) سعد الدين ابراهيم: تأملات في مسألة الاقليات، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ١٩٩٢)، ص١٨ وما بعدها .

التدخل في شؤون هذه الدولة وتشجيع الانفصال عن الدولة الاصلية للوصول الى اهداف تلك الاطراف الخارجية وكوسيلة للضغط على البلد الاصيل ودفعه لتغيير سياساته تجاهها او الحصول على امتيازات اقتصادية او دفعه لتكوين تحالف سياسي او عسكري معها.^(٢٤)

وتعرض الوحدة الوطنية العراقية ومنذ بدء الحرب الاميركية على العراق لنوعين من المعوقات

اولا : معوقات داخلية وتمثل بالاتي :

- الحياة السياسية والحزبية التي امتلأت بالعديد من الاحزاب والحركات ياذ جعلت الافق السياسي للمواطن العراقي في حيرة وعدم اتزان نفسي لابداء ميوله السياسية نحو هذا الحزب او ذاك على الرغم من ان اتفاقنا ان التعددية الحزبية هي حالة صحية في المدى القريب لكنه سيكون عبئاً سياسياً واضحاً على خيارات المواطن العراقي في المستقبل المنظور وتتجه انظار الاحزاب للانشقاق السياسي بدل من توحيد الجهود ، فضلا عن تغيب الشعب العراقي من المعادلة السياسية الوطنية فلم تنخرط جميع تشكيلات الشعب العراقي في المعادلة السياسية الوطنية مما يضعف دور المشاركة السياسية الجماهيرية في صنع المستقبل السياسي العراقي.^(٢٥)
- الظروف الامنية عامل عدم الاستقرار السياسي والامني يؤثر في نفسية المواطن العراقي الذي سيراجع ذاته للتساؤل عن فرص الامان او الخطورة في حال الانتماء الى هذا الحزب او ذاك خوفاً من حصول التناحر الحزبي وامتداده الى قواعد أي حزب او حركة سياسية.^(٢٦)

(٢٤) ينظر : فيصل سعد : العالم المتعدد الاقطاب والقطب العربي المطلوب ، مجلة الفكر السياسي ، عدد ١٥ (دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، ٢٠٠٥) ، ص ٦٣ . وايضا بهجت قرني : تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي واهمية البعد الثقافي المهمل ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٢٧٧ ، السنة ٢٤ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢) .

(٢٥) د. ابتسام حاتم علوان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٠ .

(٢٦) ينظر : د. عبد السلام ابراهيم ، الوحدة الوطنية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .

● الاختلافات العرقية والطائفية فيتنامي الشعور الديني في ظل هذه الفوضى ويتجه الناس الى تنظيمات جديدة تلي حاجاتهم فتصبح العشيرة والتكوينات القبلية هي الملاذ الذي يحقق الامن للمواطن العراقي ، وعلى الرغم من شرعية القلق على مصالح فئة مذهبية او عرقية الا انه يمثل انحساراً لمديات الافق الاوسع للانتماء الوطني او الولاء الوطني الشامل.^(٢٧)

ثانياً : معوقات خارجية : تتمثل بنوايا الاقطار المجاورة ومصالحها الاستراتيجية في اضعاف البنية السياسية والاجتماعية والعلمية العراقية سواء كانت ايران ، تركيا الكويت، السعودية، سوريا، اسرائيل. فضلاً عن اثر التصورات الاميركية للوضع العراقي والسعي لتقسيم العراق الى ولايات وكتنونات عرقية وطائفية فظهرت العديد من الدراسات لمراكز الابحاث الاميركية ومقالات كتبها ساسة اميركيون بارزون منها على سبيل المثال دراسة صادرة عن مؤسسة راند الاميركية، دعت الى تقسيم العراق الى الجنوب إذ النفط والشمال إذ النفط والاكراد، وهي خطة تشبه خطة اسرائيلية ظهرت في الثمانينات من القرن المنصرم دعا اليها الصحفي الاسرائيلي عوديد بينون الذي نادى بتقسيم العراق الى ٣ مقاطعات الاولى كردية في الشمال والثانية سنية في الوسط والثالثة شيعية في الجنوب. فضلاً عما يعززه الاحتلال الاميركي من تداعيات على البنية الاجتماعية سواء كانت مباشرة او غير مباشرة، اذ تعد الضغوط الاميركية المباشرة على المجتمع العراقي عاملاً في توليد تناقضات في البنية الاجتماعية العراقية وتفكيك اواصرها وتكريس علاقاتها الطائفية والاثنية والعشائرية لاعادة هيكلة توجهات المجتمع على نحو يتوافق مع المصالح الاميركية الجديدة في المنطقة.^(٢٨)

المبحث الثالث: واقع الهوية المجتمعية العراقية

يتميز المجتمع العراقي بالتعدد والتنوع الاثني والديني والقبلي والطائفي واللغوي. فهو يمثل قطعة موزائيك فسيفسائية ملونة ومتنوعة ومختلفة، وان هذا التعدد

(٢٧) خليل مخيف لفنة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ .

(٢٨) ينظر مجموعة مؤلفين : الاحتلال الاميركي للعراق صوره مصادره ، سلسلة كتب المستقبل العربي ٤٣ ، ط ١

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥) ، ص ٥٣ .

والتنوع والاختلاف كان وما يزال يسوده التآلف والتعايش والتسامح في هذه البقعة الجغرافية المتنوعة التضاريس والمناخات والاجناس والثقافات الفرعية، مثلما كان مصدر غنى وابداع. واذا حدثت بعض الاختلافات والصراعات بين فئة واخرى، فان مساحة التسامح قد تتسع او تضيق احيانا، ولكنها في الاخير تكون صمام الامان يحافظ على الوحدة والتماسك بين هذه المكونات ويساعد على التعايش والتكامل الاجتماعي، ولم يصل الامر بين هذه المكونات الاجتماعية الى خلاف يؤدي الى إلغاء الآخر ونفيه. وهذا هو قمة التسامح. وتظهر الوحدة بين المكونات الاجتماعية في التجاور والاختلاط والتزواج والتعايش والوئام القبلي والاثني والديني والمذهبي والطائفي الذي يمثل السمة الاعم والاغلب التي تشيع في المجتمع العراقي. وما حدث من صراعات كانت دائما ذات صفة سياسية بين السلطة الحاكمة ومعارضين لها. ان التعايش والتجاور والتآلف والانسجام يعود الى الحضارات العليا القديمة والى تراث الحضارة العربية - الاسلامية ومبادئها في التوحيد والتعاون والتكافل والتسامح، وكذلك الى موقع العراق الجغرافي الاستراتيجي المتميز بين القارات في العالم القديم والحديث واهمية رافديه، دجلة والفرات في تأسيس اعرق الحضارات الانسانية.^{٢٩}

ان هذا التعدد والتنوع في مكونات المجتمع العراقي، هو ظاهرة صحية من الممكن ان تكون عنصر غنى وابداع ثقافي وروحي واجتماعي اذا ما توحدت في اطار وحدة وهوية وطنية واحدة فاذا كانت ثمة تباينات في ثقافة العراقيين، فهذه الاختلافات والتباينات نسبية وليست مطلقة ومتغيرة في الزمان والمكان، فانها تعبر عن وحدة الشعب العراقي وتماسك مكوناته الاجتماعية. وتعود اشكالية الهوية في العراق الى:^{٣٠}

- تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة .

(٢٩) ينظر ستار الدليمي: المجتمع المدني والدولة في العراق، مجلة دراسات دولية، عدد ٢٧ (جامعة بغداد، مركز

الدراسات الدولية، ٢٠٠٥)، ص ٦٥ .

(٣٠) ينظر: وميض عمر نظمي: الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق،

ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٩٩ .

• تعدد الولاءات والانتماءات، التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها.

• النزعة الابوية التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية، التي تقوم عليها علاقات القرابة وصلة الدم وما يرتبط بها من قيم واعراف وعصبيات عشائرية تغالبية ما زالت تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل والسلوك وعلى منظومة القيم والمعايير وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية، ويولدان آليات دفاع ذاتي للحفاظ على الهوية.

ولذلك فان "ازمة الهوية" هي ليست من داخلها، بقدر ما هي من خارجها، اي من التحديات التي تجابهها فتجعل كل جماعة فرعية تستقطب مشاعر الولاء لهويتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وهو ما يؤدي الى "ازمة هوية"، وهي حالة من التوتر والتمزق الوجداني، الذي ينمي التمركز على الذات ويدفع الى التعصب والتمييز العرقي والديني او الطائفي ويقلل بالتالي من فرص التسامح والتفاهم والحوار ، فأزمة الهوية في العراق هي قبل كل شيء ازمة حرية وازمة وعي بها وازمة تفاهم وحوار مع الآخر، بمعنى آخر هي ازمة مواطنة لم تبلور وازمة دولة لم تكتمل ويتم نضجها، وازمة نظام سياسي يتغاضى على حقوق المواطن وانسانيته. واذا كانت هناك هوية وطنية عراقية رئيسية واحدة عامة وشاملة لكل العراقيين تجمع تحت ظلها جميع الاثنيات والاديان والطوائف والاقليات فهذا لا يمنع من وجود هويات فرعية متميزة ببعض الخصائص القومية والدينية والطائفية تندمج وتتعايش معا في أمة/ دولة ، وهذا ما حدث في العراق، فبالرغم من تغير الانظمة السياسية التي جاءت الى السلطة، فقد تطورت روابط من المشاعر الوطنية المشتركة بين طبقات وفئات المجتمع العراقي رغم مما انتابها من ضعف ووهن وعجز عن الاستمرار في النمو وبناء دولة القانون والمجتمع المدني. وعموماً يمكننا القول بأن العراقيين حافظوا نسبياً على ثوابتهم الوطنية والقومية وبخاصة ما ارتبط بقيم المسؤولية المشتركة وروح التضامن والتكافل الاجتماعي، إلا في

العقود الاخيرة التي شهدت انتكاسة حضارية عميقة الأثر والتأثير ارجعت العراق الى ما قبل تأسيس الدولة العراقية.^(٣١)

خصوصيات الثقافات الفرعية العراقية

هناك مجموعة من الخصائص والعناصر الذاتية والموضوعية التي تميز كل هوية عن غيرها وتجعل منها طائفة او مذهب فكري له خصوصية تشكل عبر التاريخ، مع ان تحديد هذه العناصر أمر في غاية التعقيد، وذلك لتداخل وتشابك كثير من العناصر الثقافية في أكثر من هوية فرعية واحدة وخصوصا الهويات الفرعية التي تشترك في دين او قومية واحدة، كالهوية الشيعية والهوية السنية التي تربط بينهما ثوابت اساسية في الدين واللغة والقومية. وتأخذ الهويات الفرعية مستويات مختلفة، لكل منها خصوصيتها وعناصرها التي نلاحظها في الخطاب الديني والاجتماعي والسياسي. بحكم ان الامة الاسلامية تتكون من شعوب وقوميات ومذاهب وفرق متعددة، تتداخل في بعض عناصرها احيانا وتفترق في احيان اخرى. وبهذا تصبح كل هوية "مركبة" من هويات جزئية لها ولاءات قومية او مذهبية او طائفية او غيرها .ومن الطبيعي ان تستغل المكونات الاجتماعية، الاثنية والدينية والقبلية والطائفية وغيرها في الفترة الانتقالية المضطربة التي يمر بها العراق وهو تحت الاحتلال، إذ الدولة ضعيفة والهوية الوطنية منقسمة على ذاتها، وان تمارس مختلف الطرق والاساليب لاعادة تعريف نفسها وتوكيد هويتها الفرعية علي اساس آيديولوجي، وان تسعى لتطمين مصالحتها وتحقيق اهدافها، ولكن سوف يكون ذلك على حساب الوطن والهوية الوطنية المشتركة.^(٣٢) كما ان ظهورها القوي على مسرح الاحداث السياسية اليوم، انما يعبر عن عجز الدولة والمكونات الاجتماعية نفسها في حل المسألة القومية والوطنية والطائفية في العراق بالشكل الذي يخدم الوحدة الوطنية وفشل النخب السياسية في بلورة وعي اجتماعي وطني وتنظيمات مؤسسية تساهم في انتاج عقد اجتماعي يقوم على تحريم ذهنية

(٣١) ستار الدليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦ .

(٣٢) سالم توفيق النجفي: الاستبداد في نظام العراق متضمنات الماضي ورؤية المستقبل ، في كتاب الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة ، ط١ (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥) ، ص ٤٦٥

التجزئة والمحاصصة الطائفية والقبلية والمحلية وتقسيم الغنائم فيما بينها، التي قامت على منظومة من الايديولوجيات الوهمية وعلى الفصل بين الدولة والمجتمع والمكونات الاجتماعية.^{٣٣}

لقد اسهمت الانظمة السياسية العراقية في تعميق الروح القبلية والطائفية. وبدلا من ان يقوم بتحرير الافراد من العشائر والطوائف والاثنيات ليكون منهم مواطنون صالحون، رسخ القيم والتقاليد والعصبيات القبلية والطائفية عن طريق اعادة انتاج القيم والعصبيات القبلية وترسيخها، وتأجيج الروح الطائفية بدل بذل الجهود لضمان تلاشيها، إذ اثارت الوعي الديني والمذهبي والعشائري، وزودته بوعي ذاتي متمركز حول الذات للدفاع عنها.

كما ظهرت بعد الحرب الاميركية على العراق ، ثقافة فرعية نوعية جديدة تعبر عن "سايكولوجية المظلومية" أو "ثقافة الضحية" فالشيعة والسنة والاكرد أخذ كل طرف منهم يرى في نفسه أنه ضحية، وان الآخر هو جلاده. وقد افرز الشعور بالغبن، مهما اختلفت نوعيته ودرجته ومصداقيته، ميلا الى الثأر والانتقام كاد ان يجر البلاد الى آتون حرب أهلية. ومن اجل اعادة انتاج الوعي الاجتماعي وتوحيد العراقيين في هوية وطنية واحدة ينبغي تحقيق الاتي:^{٣٤}

- (١) نشر ثقافة التسامح وتعلم ثقافة الديمقراطية وممارستها
- (٢) ان بناء المجتمع المدني لا يعني بناء مؤسسات مدنية فحسب، بل يعني تكوّن جماعات ضغط مهمتها مراقبة مؤسسات الدولة وتحديد الحقوق والواجبات والمصالح المرتبطة بها، وان لا تتحول الى أيديولوجية، وان تكون متحررة من المصالح والغايات ومن تدخل الدولة ومؤسساتها.
- (٣) فصل ما هو مدني عن ما هو سياسي. فالديمقراطية هي صيرورة اجتماعية وثقافة لا تنمو ولا تتطور الا في فضاء من الحرية والتعددية واحترام حقوق الانسان. اذا اراد

(٣٣) ينظر عادل تقي البلداوي: التكوين الاجتماعي للحزاب والجمعيات السياسية في العراق، ط١ (بغداد، ٢٠٠٣)، ص١١ - ص١٢.

(٣٤) للمزيد ينظر: امل هندي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التغيير الديمقراطي، مجلة اوراق عراقية، العدد ٣٤ (بغداد، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، ٢٠٠٥)، ص٣٧.

العراقيون استعادة حريتهم وكرامتهم فعليهم اعادة انتاج وعيهم الاجتماعي والديني والاخلاقي والسياسي من جديد، كما كان في الخمسينات من القرن الماضي. (٤) اعادة الاعتبار الى الانسان العراقي المكسور والثقة الى نفسه. وبهذا يمكن اعادة بناء النسيج الاجتماعي والعائلي والاخلاقي الممزق واعادة انتاج الهوية الوطنية الموحدة.

والخلاصة، ان اشكالية الهوية في العراق ترتبط باشكالية الحرية ، لأن ازمة الهوية هي قبل كل شيء ازمة تعددية وتفاهم وتواصل وحوار. وبايجاز شديد ازمة ديمقراطية حقيقية .

المبحث الرابع: رؤية لحماية الهوية الوطنية العراقية

ان الحفاظ على خصائص الهوية الوطنية يصطدم في منحى العولمة الرامي الى تجاوز الخصائص الوطنية والقومية والتاريخية والحضارية للشعوب المختلفة ، تحت مسميات الثقافة المعولمة السطحية التي تعنى بثقافة الاستهلاك وتبرير الانتهاكات السافرة لحقوق الانسان تحت ذريعة مكافحة الارهاب ، وقد بينت تصرفات المحتل الامريكى مدى مفهوم العولمة الامبريالية للثقافة الوطنية وقيم الحضارة الانسانية من خلال حرق المكتبات التاريخية العراقية ، وسرقة المتحف العراقي، والنهب المتواصل للمناطق الاثرية والتشويهات والتي أصابها بسبب وجود معسكرات المحتلين وعسكرتهم قرب الاثار التاريخية وتؤكد السعي لفك الارتباط بين التطور الاجتماعي الانساني للمجتمع العراقي وتشابكه مع البعد الحضاري الانساني.^(٣٩)

ان محنة الهوية الوطنية و التي تشكل الثقافة الوطنية عمودها الفقري، في ظل تواجد الاحتلال الامريكى لاتختلف قليلا عن محنتها السابقة ، ففي ظل سياسة المحتل وأجرائاته العشوائية التي تركت أثرها البالغ في تشكيل نمط حياتي وأجتماعي لقيم الحياة اليومية للمواطن العراقي ، و مما أفرزته تلك المعطيات الجديدة ساهم في تعميق الازمة البنيوية للهوية الوطنية ، وفي أنهيار مفهوم المواطنة والولاء لها لصالح

(٣٥) ادم روبرتس واخرون ، الاحتلال الامريكى للعراق صوره ومصانره ، سلسلة كتب المستقبل العربي ٤٣ ، ط ١ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥) ، ص ٩٥ .

الانتماءات القومية والطائفية والمذهبية والعشائرية ، وأعتبر هذه الانتماءات أساسية مقارنة بالولاء للمصالح الوطنية. كما جرى تدويل للقضايا الوطنية وربطها مع المصالح الدولية ، والذي انعكس على الكثير من المسلمات الأساسية [الاستقلال، السيادة ، القرار الوطني المستقل، حرية اتخاذ القرارات، حرية التصرف في الثروات الوطنية... وغيرها] ، مما خلق أزمة وجدانية في الترابط الديموغرافي الوطني والعلاقات الدولية الانسانية ، إذ تحولت الاخيرة من عامل مساعد لحل المشكل الوطني والاقليمي الى عامل ضاغط دون الاخذ بنظر الاعتبار مصالح الشعوب الذين يدعون تحريرها أو تخليصها من الظلم التي تعانیه في ظل الانظمة الشمولية الدكتاتورية.^{٣٦}

ويلعب تشتت الخطاب الثقافي الوطني ، وتناحر المجموعات العرقية والقومية المختلفه والمذهبية، أحد الاسباب الهامة للأزمة الهوية الوطنية في ظل العولمة الامبريالية الرامية الى أستغلال هذه التناحرات ، لفرض خطابها الثقافي في ظل غياب خطاب تنويري حدائي وسيطرة مفردات الخطاب الظلامي والسلفي في الاوساط الاجتماعية ، ويرجع هذا التراجع الى أزمة الخطاب الثقافي القومي بفعل أزمة الانظمة القومية السياسية الاستبدادية الشمولية ، وفي الطرف الاخر أزمة الخطاب اليساري الذي لازال رغم ملامح التجديد أسير قيوده الايديولوجية وقوابله النظرية ، إضافة الى حداثة نشوء الفكر الليبرالي الديمقراطي الوطني. فلقد سعى مفكري الليبرالية الجديدة الى تصوير التطور الانساني ، وكأنه أسير اللحظة الراهنة وليس ناتج التطور الانساني العام لآلاف السنين و هذه اللحظة الآنية غير مرتبطة بالخصائص الوطنية وهي بعيدة كل البعد عن خصائص المكان ولكنها تملك زمن محدد ، لهذا تأخذ طابع عالميا شموليا في الاتجاه والمسار، فالامبريالية المعولمة، وشركاتها الاحتكارية المتعددة الجنسيات والعبارة للقارات، والتي تهيمن على المصائر العالمية الاقتصادية وتتحكم في القرارات الدولية الهامة، ترى في الطابع الوطني عائق لتطورها وأمتداد نفوذها وتحجيم لنشاطاتها، يدعوها الى تحجيم هذا الاتجاه وردعه عبر مختلف الوسائل بما فيها القوة العسكرية

(٣٦) سعد العبيدي : المستقبل السياسي للعراق رؤية في تأثير المتغير السيكولوجي ، مجلة دراسات عراقية ، عدد ٣ ، السنة الاولى (بعداد : مركز العراق للابحاث والدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٥) ، ص ٩.

والتدخل المباشر لتأمين مصالحها الحيوية وهي ليس معنية بالمصالح الوطنية للشعوب بقدر اهتمامها بالمصالح الكوكبية للاحتكارات. من هنا ينشأ أستخفاف فلاسفة العولمة بخصائص الهوية الوطنية [الترابط الاجتماعي العائلي والقبلي والقومي ، وروابط الدم واللغة والارض والدين والعرق والثقافة] ويعتقدون أن هذه الروابط ليس مهمة بقدر ترابط المصالح الاقتصادية في ظل سياسة السوق الحرة التي تتشابك فيها المصالح الوطنية مع المصالح الاممية الرأسمالية، ويصبح الرأسمال أمميا خارج حدوده الوطنية التي تفقده تأثير المكان المباشر، ان فرض النموذج المعولم الامبريالي يستهدف طمس الهوية الوطنية، عبر الاستغلال البشع و تقسيم العالم الى قسمين الشمال الغني والجنوب الفقير، إذ يتعرض الجنوب من خلال هذه السياسية الى أبشع استغلال يجرى خلاله تهميش الشعوب في هذه البلدان وطمس هويتها الوطنية وتشويه تاريخها والعبث به، والسعي لحصر معالم الهوية الوطنية في ترابط المصالح الاقتصادية ووضعها خارج إطار الدولة أوعلى ضفافها من خلال عمليات الهجرة والنهجير والتغريب ، وما أفرزته المشاريع القومية من نتائج ساهمت في تفكيك الدولة الوطنية وتشويه الهوية الوطنية عبر السياسية الشمولية والاضطهاد العرقي والقومي والطائفي والديني والسياسي والثقافي. واليوم تتعرض الهوية الوطنية الى أكبر أزمة في تاريخ العراق الحديث والتي يحاول البعض دفعها الى اخر مدياتها لاشعال حرب أهلية وتمزيق وشرذمة الوطن ، وجعل الولاءات الطائفية والقومية والانعزال القومي والولاء العشائري يتقدم على الولاء الوطني بسبب ضعف الدولة التي ساهم بأضعافها المحتل من خلال سياسته الرامية الى إعادة تشكيل الهوية الوطنية على مقاساته السياسية وخدمة لمصالحه الاقتصادية.^(٣٧)

وفي ظل هذا الوضع تقع على عاتق الشعب العراقي بمختلف انتماءاته العرقية مهمات جسام من أجل إعادة تشكيل الهوية الوطنية على أساس الشراكة ونبذ فكرة الاطراف والمركز المتسلط وحكم الأقلية المتنفذة على حساب الاكثرية، وأنهاء التمييز ضد بعض المناطق الجغرافية عبر التوزيع العادل للثروات الاجتماعية وحماية الثقافة الوطنية وسن

(٣٧) ينظر : امل هندي : جدلية العلاقة بين الديمقراطية المواطنة والمجتمع المدني العراق انموذجا ، مجلة العلوم السياسية ، عدد ٣٢٥ ، السنة ١٧ (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٦) ، ص ١١٢ .

القوانين لحمايتها من ثقافة الاستغلال والاستهلاك المعولمة والذي من خلالهما تتعرض الثقافة الوطنية الى أكبر عملية تشويه لان هذه البرامج لاتأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعوب بقدر ما تخدم مصالح الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات والعبارة للقارات. في ظل هذا الضعف الواضح للمؤسسات الدولة العراقية الوطنية في وقتنا الراهن تصبح المخاطر أكبر على الهوية الوطنية ويظل مفهوم الوطنية مجزأ ومشوه مما يتطلب إعادة بناء الدولة العراقية وتشكيل مفهوم جديد للوطنية يضمن مصالح الجميع ويحمي الجميع في ظل الشراكة الوطنية. ان الوضع العراقي الراهن معقد وما فيه من تقلبات مرتبطة بالظروف السياسية التي تؤدي بدورها لاضطراب اجتماعي وجميع الظواهر التي خلقت هذا الخليط المعقد من تصادم الإرادات والمصالح. ومن واجبا تعرية هذه الظواهر من المسميات الحالية التي تغلفها وتخلع عليها صفات غير حقيقية تفضي بمسار الشارع العراقي لأن يأخذ وجهة سياسية واجتماعية وإيديولوجية مغايرة لما هو موجود داخل هذا النسيج الواحد.^(٣٨)

ومن خلال التجربة ومتابعة تاريخ تجارب الدول الأخرى السياسية فإننا نعتقد أن الوضع العراقي الحالي أو العام لا تنطبق عليه مقولات جاهزة، أي أن تأتي بمقولة وتحاول تطبيقها على الواقع العراقي. أبدا، فالمجتمع العراقي بكل ما يحمل من توجهات وتنوعات اجتماعية عديدة، هو واقع مختلف تماما عن أي واقع آخر موجود على الخريطة العالمية إذ يحتاج لدراسة معمقة خاصة للخروج بنتائج تتناسب وإياه. وإذ يبدو الموضوع العراقي بالغ التعقيد في تشابكاته وصراعاته وظروفه وكل ما يحيط به سياسيا واجتماعيا دينيا وإقليميا، لكن هذا لا يمنعنا من أن نشخص العليل ونسلط الضوء على مفاصله الرئيسية التي أدت به إلى مثل هذا الوضع المتخبط بين أطرافه غير المتجانسة في اتجاهاتها غير الوطنية. إذن لا بد لنا من صراحة قوية وأمانة غير معتادة في قول ما لا يستطيع البوح به للأسف معظم العراقيين اليوم، أن الدين والسياسة لا يتفقان في حكم قائم على مبادئ ديمقراطية تقدمية خاصة اذا كانت السياسة يغلفها الدين في

(٣٨) جاسم يونس الحريري: الوحدة الوطنية، بحث في ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، احمد يوسف

احمد واخرون، ط ١ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٦٣٧

هذه ويشعرنها بإعطائها صلاحية أقوى لتمرير الممارسات السياسية سواء للحكام الذين يحكمون البلاد على أساس طائفي، ليس على أساس الهوية الوطنية، أو للدول التي تتبنى مثل هكذا مشروع ، إن هذه الطوائف بطبيعتها طالبة للسلطة ومن يحكم على أساس طائفي بالضرورة لا يملك أي شيء من الوطنية حتى الشكلية منها، وإلا ما كان ليفكر بالطائفة للوصول للسلطة، وباستطاعته التعامل والتفاوض والأخذ والرد وتقديم التنازلات لأي جهة بالفوز بالمنصب حتى وإن كانت تلك الجهة المحتمل لأن هذا (الاحتلال) لا يعني له شيء بقدر ما تعني له الطائفة ومرجعياتها الخارجية.^(٣٩)

إن التطرف الإسلامي الطائفي المحقق بالشعب العراقي يشكل خطرا كبيرا لا يقل شأنًا عن خطر المشروع الكولونيالي الأمريكي (وإن كان هذا الأخير هو الذي أفرخ الطائفية داخل الدين الواحد والأصوليات جميعا بشكل عام)، لأن التطرف خطر ينعكس داخليا على المجتمع العراقي على نحو مباشر، لأنها تخلق حركات إسلامية رجعية تحاول أن تنشر الوعي الديني المتطرف الذي من شأنه أن يدمر البلاد ويعود بها إلى عصر ما قبل الإسلام، والأهم أنها تحس بضعفها أمام العدو الخارجي، من جراء تخلفها التاريخي، لذا تعيش صراعا داخليا بين فرض وجودها وبين عدم قدرتها على التحدي الخارجي (فكريا، علميا، عسكريا)، وهذا بالنتيجة يؤدي إلى انقسام بالذات ومن ثم ارتداد لها ، فهي لا تستطيع التأثير بالواقع الخارجي السياسي والاجتماعي والاقتصادي بسبب ضعفها فتتكص للدخل، ونعني بالداخل الذات الفرد والمجتمع في آن واحد، وبما أنها مطالبة بفرض الوجود فهذا يعود بالنتيجة على المجتمع لتمارس الحركات المتطرفة عليه القمع والدكتاتورية والتوتاليتارية للإحساس بذاتها المسلوقة. هنا يأتي دور الأتلاجنيسيا العراقية في تأسيس وعي لدى الشعب العراقي في تشخيص الحالة الطبيعية وتعيين الوسط الاعتباري المطلوب في الوقوف على الطريق الصحيح وممسك العصا من المنتصف ونبذ الطائفية والتطرف. ونحن نطالب هذه الشريحة المثقفة، وأظنها واسعة في المجتمع العراقي ولكنها تفتقر للتنظيم، بأن لا تنجر هي

(٣٩) عبد السلام ابراهيم ، الوحدة الوطنية العراقية الواقع والافاق ، نشرة اصداء دولية ، عدد ٦ (جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٠٤) ، ص ٣.

نفسها لأي من الاثنيين والتخندق بأيدولوجيا ويتكوين ردود أفعال غير مسؤولة تؤدي للالتحاق بأحد المعسكرين المتصارعين.^(٤)

الخاتمة

يجب على المثقف العراقي أن يعي حقيقتين من شأنهما جعل الموقف العراقي أكثر جلاءً بمسكه بالهوية العراقية، أولهما أن لا ينجر وراء الليبرالية الأمريكية الجديدة لصد المد الإسلامي الطائفي المتطرف لأن هذا سيكون بمثابة خيانة مزدوجة أولاً لذاته وشخصه ومبادئه التي يؤمن بها كمثقف حقيقي، لأنه سيلعب دور التابع بالنهاية، وثانياً خيانة لهويته العراقية الوطنية. وثانيهما أن لا يلتحق بالمد الطائفي لصد المد الامبريالي، لأن الولاء للطائفة يخدم جهات إقليمية تستعمل هؤلاء الطائفيين لتحقيق مصالحها وضمان بقائها عبر شنّها الحرب ضد أعدائها من خلال هؤلاء. إذن الهوية العراقية والانتماء الوطني هي مهمة الطبقة المثقفة العراقية بالدرجة الأولى إن لم نقل هي مادتها الأولية في تحريك الوعي السائد وزحزحة المفاهيم الرجعية التي تروج لها القوى السياسية الانتهازية المستفيدة من الاقتتال الطائفي داخل طوائف الشعب العراقي، لتكوين بنية وطنية عراقية واحدة متجانسة يكون لها استقلالاً ذاتياً يمكنها من اتخاذ القرارات الصائبة والنهوض بالمجتمع العراقي .

ملخص البحث باللغة العربية

يعيش العراق أزمة خطيرة تهدد هويته الوطنية، وكيانه السياسي، ووحدته الاجتماعية، وقد تنذر، كما يخشى البعض، بتفكيك الدولة المركزية، وتشكيل كيان مضطرب ومنقسم على نفسه. ومن أبرز مظاهر هذا الانقسام حالات العنف المستمر، والاستقطاب الطائفي، والخلافات السياسية بين القوى العراقية المختلفة التي كانت سبباً حتى الآن في فشل المحاولات المحلية والإقليمية والدولية للمصالحة والخروج من دائرة الأزمة.

(٤٠) ينظر: خير الدين حسيب: مستقبل العراق الاحتلال - المقاومة - التحرير والديمقراطية، سلسلة كتب المستقبل العربي ٣٥، ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٧٣.

ويعاني المواطن العراقي من ازمة هوية وانتماء تتصف بطابعها العميق، بسبب وجوده في ظل كيانات اجتماعية متعددة ومتعارضة تبدأ بالقبيلة والعشيرة والطائفة وتنتهي بالدين والقومية، فتعددية الانتماء وتناقضاته تؤدي الى حالة من الانشطار في الهوية الاجتماعية والى حالة من التمزق الوجداني الداخلي الذي تتخاطفه مشاعر انتماء اجتماعية متعارضة ومتنافرة في مختلف المستويات والاتجاهات .

ما زالت جهود بناء المشروع الوطني العراقي متعثرة خصوصا بحكم استفحال الإشكالات الخارجية والداخلية التي تواجهه، ورغم التضحيات الجسام للحركة الوطنية العراقية على مدى عقود من الزمان، فإن سياقات الوحدة الوطنية ظلت مهددة باستمرار بحكم عوامل الانقسام وضعف وهشاشة التراكيب والصيغ الدستورية والقانونية والانتقاص من مبدأ المواطنة والمساواة ركني الدولة الديمقراطية .

ان تنامي مشاعر الانتماء الطائفي والقبلي ادى الى ولادة موجة عارمة من مشاعر التعصب بمستوياته المختلفة، فأصبح التمييز الطائفي والاقليمي والعشائري والعربي ينخر عظام الوجود الثقافي، وفي غمرة هذه الانتماءات اصبح المواطن العراقي المعاصر يتعرض للاضطهاد والتمييز والتسلط والقهر وبدأت قيم التسامح تسجل غياباً كاملاً وترتك مكانها لقيم التعصب الطائفي والعشائري. واصبحت اشكالية الهوية والانتماء تطرح باعتبارها من القضايا المتداخلة مع منظومة القضايا الفكرية والاجتماعية الحيوية .

Iraq is experiencing a serious crisis threatening the national identity and political entity and social unity and grinds as some fear the dismantling of the central state and the formation of a troubled and divided entity. Nevsh omn prominent manifestations this division cases of ongoing violence and sectarian polarization and political differences between the various Iraqi forces that was a reason so far in the local, regional and international attempts to reconcile and move out of the crisis failed.

The suffering of the Iraqi citizen from an identity crisis and affiliation characterized by deep character because he was under the multiple conflicting social entities begin tribe with religion and nationalism. Ttaddah belonging and contradictions lead to a state of fission in social identity and into a state of internal rupture emotional that Ttakatefh feelings of conflicting social affiliation and a motley in different levels and trends.

the Iraqi national project building efforts continued to be affected in particular exacerbation of the external and internal problems that it faces the enormous sacrifices of the Iraqi national movement over the decades , the National Unity contexts have been constantly threatened by virtue of division and weakness and fragility of the structures of constitutional and legal formulas and the erosion of factors and equal pillars of a democratic state.

The growing feelings of sectarian and tribal affiliation led to the birth of the tidal wave of feelings of intolerance its different levels excellence gnaws bones cultural presence, that became contemporary Iraqi citizen was persecuted and excellence and domination began the values of tolerance are recorded in full in absentia and leave the place to the values of sectarian and tribal intolerance , It became problematic as one of the overlapping issues with the system of vitality and social issues..